

اليمن: غسل الأموال أخطر نتائج الصراع

إعداد: وحيد عبد الكريم الفودعي

إصدارات مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي 2022 م

اليمن: غسل الأموال أخطر نتائج الصراع

إعداد: وحيد عبد الكريم الفودعي

المحتويات

3	- الملخص
5	- توطئة
6	- مفهوم غسل الأموال
6	- مراحل غسل الأموال
7	- البيئة التشريعية الأساسية لمكافحة غسل الأموال في اليمن
7	- الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال في الجمهورية اليمنية
8	- اختلال منظومة مكافحة غسل الأموال
10	- العلاقة بين الحرب وغسل الأموال
10	- مصادر الأموال غير المشروعة وملذاتها الأمنية
12	- عوامل ساعدت في نمو ظاهرة غسل الأموال في اليمن
12	- غسل الأموال غير المشروعة جريمة منظمة
13	- بعض مظاهر ووسائل غسل الأموال في اليمن
22	- القطاع المصرفي بين الالتزام والاستجابة للضغوط
23	- حجم الأموال المغسولة في اليمن
23	- ضغوطات دولية على الحكومة الشرعية
24	- مخاطر غسل الأموال في اليمن:
24	- مخاطر اقتصادية
29	- نتائج اجتماعية وإنسانية
30	- نتائج سياسية
30	- نتائج خاصة بأجهزة القضاء وإنفاذ القانون
30	- ملخص بالنتائج
34	- التوصيات

الملخص

خلص التقرير إلى أن الحرب الدائرة في البلاد وما نتج عنها من انقسام في السلطات والسياسات والموارد والمؤسسات العامة أدت إلى اختلال منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقدان ما كان متوفراً ومتاحاً من منظومة قانونية وتشريعية خاصة بغسل الأموال تديرها مؤسسات رسمية متماسكة، كما ساهمت الحرب وتعدد أطراف وفصائل الحرب في توسع عملية تدوير الأموال غير المشروعة وخلق منافذ خاصة في إطار غير شرعي وغير قانوني، وتعدد مصادر الأموال غير المشروعة في اليمن، منها نهب الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم والزكاة والريع ومتحصلات المصادرات الجماعية والفردية المنظمة لأموال وممتلكات الخصوم السياسيين والتي تعد أحد أهم مصادر الأموال غير المشروعة لتمويل العمليات الحربية، والتبرعات والاعانات والهيئات، وفرض رسوم واثاوات وجمارك إضافية غير قانونية، وفرض مسميات أخرى كالمجهود الحربي والحماية، وإيرادات الاتصالات، والدعم الخارجي العيني والنقدي، والانفاق والدعم العسكري المرتبط بالسلح، وإيرادات الأسواق السوداء لصرف العملات والمشتقات النفطية وغيرها من مصادر الأموال غير المشروعة والتي تستخدم لتمويل العمليات العسكرية وتهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن مما يساهم في استمرار الحرب وإطالة أمدها.

ويلجأ غاسلو الأموال في اليمن إلى العديد من الوسائل والأساليب لغسل الأموال غير المشروعة، منها القطاع المصرفي التي تضغط أطراف الصراع خصوصاً في صنعاء على استخدامه في تمرير عمليات غسل الأموال أو مصادرة أموال خصموها السياسيين، وشبكات التحويلات المالية وشركات ومحال الصرافة التي توسعت بشكل مخيف ومقلق وأصبحت أهم الملاذات الآمنة لغسل الأموال، وشركات استيراد المشتقات النفطية حيث يوجد ارتباط وثيق بين المتاجرة في المشتقات النفطية وعمليات غسل الأموال وتمويل العمليات الحربية وإطالة أمد الحرب، وشركات الاتصالات، وشركات الوجاهة خصوصاً تلك المتعلقة بالشركات الوهمية المستوردة للمشتقات النفطية، وأسواق العقارات والذي ينشط بشكل مريب في صنعاء واب وغيرها من المدن، والمراكز والمولات والأسواق التجارية، والتهرب للخارج، واستبدال العملات والتصرفات العينية وذلك بشراء أشياء مادية كالذهب والمجوهرات والعقارات، كما تطورت الآليات والإجراءات التي تستخدمها أطراف الصراع ومنها ما يمارس من قبل سلطة الأمر الواقع في صنعاء، من نهب الأموال العامة والمصادرة

الجماعية والفردية لأموال الخصوم السياسيين، من الطرق التقليدية وصولاً إلى عمليات منظمة عبر شبكات واسعة تشمل القضاء والبنك المركزي والأمن والمخابرات.

وبين التقرير العديد من الآثار والنتائج السلبية على الاقتصاد اليمني نتيجة ازدهار عمليات غسل الأموال في البلاد، حيث تؤثر سلباً على السياسة المالية والنقدية، وتضر بسمعة القطاع المصرفي، وتؤدي إلى تسرب النقد خارج الدورة النقدية، واهتزاز الثقة في القطاع، وتضخم قطاع الصرافة على حساب البنوك وتحويله إلى أوعية جاذبة للأموال غير المشروعة ما أثر على سوق الصرف، وزيادة المستوى العام للأسعار، وإحجام الجهات المانحة على مساعدة البنك المركزي بقروض أو ودائع أو منح مالية، والإخلال بمبدأ المنافسة الشريفة في الأسواق والتأثير سلباً على الحوالات الصادرة والواردة من وإلى اليمن نظراً للقيود المصرفية الدولية التي تضعها المؤسسات المصرفية للتحويلات المالية من وإلى اليمن، كما توجد العديد من الآثار والنتائج الاجتماعية الناتجة عن غسل الأموال بينها التقرير أهمها تزايد حدة مشكلة الفقر وتدني مستويات المعيشة لمعظم أبناء المجتمع والتأثير سلباً على المساعدات الإنسانية التي تحصل عليها اليمن من المجتمع الدولي، وتؤثر من ناحية سياسية أيضاً حيث يمكن استخدام الأموال المغسولة في تمويل ودعم أنشطة تستهدف المؤسسات الحكومية الرسمية ويؤدي إلى الأضرار بها اقتصادياً، مثل المضاربة بالعملة وزعزعة سوق الصرف كما هو عليه الحال خلال السنة الماضية.

وأوصى التقرير الحكومة اليمنية الشرعية المعترف بها دولياً ببذل مزيد من الجهود في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعادة بناء منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اليمن وتطوير وبناء قدرات البنك المركزي ووحدة جمع المعلومات المالية واللجنة الوطنية العليا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عدن، والعمل على وقف كافة أشكال الانتهاكات والممارسات الخاصة بنهب الأموال العامة ومحاسبة الفاسدين في مناطق سيطرتها، وتفعيل دور الهيئة العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للمحاسبة والمراجعة، وتبني ثقافة مؤسسية للالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومراقبة أنشطة غسل الأموال التي تمارسها الجماعات المسلحة خصوصاً في صنعاء والمسؤولين المنتسبين للحكومة الشرعية وتتبع مصادرها ومراقبة عمليات التحويلات المالية الداخلية والخارجية التي يمارسونها والتنسيق مع المجتمع الدولي في إدراج كافة الجهات والشخصيات التي تحصل على أموال غير مشروعة وتقوم بعمليات غسل الأموال في قائمة العقوبات وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة

باليمن، والتنسيق من أجل تحويل مسار المساعدات الإنسانية عبر القنوات الرسمية ممثلة بالبنك المركزي اليمني في عدن، والاسراع بربط قطاع الصرافة شبكيا بالبنك المركزي اليمني. كما أوصى التقرير بالالتزام بمبادئ القانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان وحماية الأموال والممتلكات أثناء وبعد العمليات الحربية والسيطرة على المناطق، ووقف استهداف ممتلكات الخصوم في المناطق التي يتم السيطرة عليها، والتوقف عن كل أعمال النهب والمصادرة للأموال العامة وأموال المعارضين سياسيا وإعادة كافة الأموال العامة إلى خزينة البنك المركزي واستخدامها في دفع المرتبات وإعادة كافة الأموال الخاصة والشركات والبنوك والمنازل والجمعيات والمؤسسات المصادرة لمالكها، وأوصى التقرير البنك المركزي اليمني ووحدة جمع المعلومات المالية في صنعاء تفعيل دورهما المفترض في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للقوانين ذات العلاقة، ووقف كافة أشكال الوصاية والضغط على البنوك لتمير صفقات غسل أموال أو تحرير مذكرات الحجز والمصادرة غير المشروعة لأموال وممتلكات المواطنين، حتى لا يتعرض القطاع المصرفي لعقوبات دولية تؤثر سلبا وبشكل كبير على القطاع المصرفي.

توطئة

تزايد الاهتمام العالمي بموضوع غسل الأموال وتمويل الإرهاب نتيجة لتزايد معدلات الجريمة والأموال الناتجة عنها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والانسانية الخطيرة وعلاقتها بتمويل الإرهاب واطالة أمد الحروب وما يترتب عنها من خسائر في الأرواح البشرية والمادية، ويزداد غسل الأموال بشكل كبير في مناطق الصراع المسلح، حيث يستخدم غسل الأموال كأهم وسيلة لتمويل الحرب، وهذا ما ينطبق عليه الحال في اليمن، وسنورد في هذه التقرير معلومات عن غسل الأموال في اليمن والطرق التي يستخدمها الفاسدون لإضفاء الشرعية على الأموال المنهوبة بطرق منظمة محمية في كثير من الحالات بمؤسسات الدولة المختلفة، والملاذات الآمنة لغسل الأموال والمصادر المختلفة التي يحصل عليها غاسلي الأموال للأموال المراد غسلها، وأهم مظاهر غسل الأموال في اليمن ومخاطرها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، ثم نختم التقرير بنتائج وتوصيات من شأنها تفيد صنع القرار في البلاد من أجل مكافحة غسل الأموال والحد منها.

مفهوم غسل الأموال

يُعرف غسل الأموال بأنه عملية إخفاء المنشأ غير القانوني لعوائد الجريمة بدون الإفصاح عن مصدرها، وتنشأ تلك العوائد المحرمة عن الأنشطة الإجرامية، وتشمل من بينها المبيعات غير القانونية للأسلحة، والتهريب، والجريمة المنظمة، والفساد ونهب المال العام، والاختلاس، والاتجار في المخدرات، والاتجار في البشر وغيرها من الجرائم^[1].

ويشير القانون اليمني الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (1) لسنة 2010م المعدل بالقانون رقم (17) لسنة 2013م أن غسل الأموال جريمة يعاقب عليها بموجب أحكام هذا القانون ويعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من قام أو اشترك أو ساعد أو حرض أو تستر على مجموعة من الجرائم التي حددها القانون مثل السرقة أو اختلاس الأموال العامة أو الاستيلاء عليها بوسائل احتيالية أو الرشوة وخيانة الأمانة، والاستيلاء على أموال خاصة معاقب عليها في قانون الجرائم والعقوبات^[2].

مراحل غسل الأموال

يشتمل غسل الأموال في الغالب على سلسلة معقدة من العمليات المتداخلة التي يصعب في العادة فصل بعضها عن بعض، غير أننا نضع في العادة ثلاث مراحل لغسل الأموال، الأولى مرحلة الإيداع، وتعني التصرف في النقد أو الأصول الأخرى الناتجة عن الأنشطة الإجرامية، عن طريق إيداع الأموال غير المشروعة في النظام المالي، والثانية مرحلة التغطية أو التمويه، وتعني تشكيل طبقة من العمليات المالية لعزل أو فصل العوائد المالية غير المشروعة عن مصادرها الأساسية بقصد إخفاء أصل تلك الأموال، والمرحلة الثالثة مرحلة الدمج، والتي تعني إخفاء

(1) ينصرف مفهوم غسل الأموال إلى معالجة عوائد الأموال الناتجة من أنشطة غير قانونية، يمكن أن تولد مبيعات الأسلحة غير المشروعة والتهريب وأنشطة الجريمة المنظمة، بما في ذلك على سبيل المثال الاتجار بالمخدرات وشبكات الدعارة، كميات هائلة من العائدات. كما يمكن أن تؤدي مخططات الاختلاس والرشوة والاحتيال عبر الكمبيوتر إلى تحقيق أرباح كبيرة وخلق حافز «لإضفاء الشرعية» على المكاسب غير المشروعة من خلال غسل الأموال. متاح في: <https://www.fatf-gafi.org/faq/moneylaundering/#d.en.11223>، تاريخ الاطلاع: 2022/02/15

(2) القانون اليمني رقم (10) لسنة 2010 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، متاح في: https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=69344، تاريخ الاطلاع: 2022/02/10

شرعية ظاهرية على الثروات غير مشروعة من خلال إعادة إدخال الأموال في دورة الاقتصاد عن طريق ما يبدو كأعمال طبيعية أو عمليات شخصية.

البيئة التشريعية الأساسية لمكافحة غسل الأموال في اليمن

في اليمن تنقسم البيئة الأساسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى قسمين الأول يتمثل في المعايير الدولية في حين يتمثل القسم الثاني البيئة التشريعية والرقابية المحلية، وكانت الحكومة اليمنية وبنكها المركزي وبقية المؤسسات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قبل أن تبدأ الحرب أوزارها في العام 2015، قد بذلت جهوداً لا بأس بها واعتمدت على عدة مبادرات دولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منها التوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي FATF، والوثائق الصادرة عن لجنة بازل مثل وثيقة «العناية الواجبة تجاه المتعاملين من قبل البنوك» وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 4221/1313، والمجموعات الإقليمية على نمط مجموعة العمل المالي (FATF)، إضافة إلى مبادرات الولايات المتحدة التشريعية والرقابية المطبقة على المعاملات على مستوى العالم، وتم إصدار العديد من القوانين والتشريعات منها قانون رقم (1) لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعدل بالقانون رقم (17) لسنة 2013م ولائحته التنفيذية، كما صدر عن البنك المركزي اليمني ووحدة جمع المعلومات المالية العديد من التعليمات والارشادات والمنشورات الدورية في اطار مسؤوليتهما عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب^[3].

الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال في الجمهورية اليمنية

هناك العديد من المؤسسات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اليمن، وقبل الحرب، كانت تبذل جهود كبيرة في هذا المجال قبل انقسامها وازدواجية عملها، منها اللجنة

(3) الفودعي وحيد، إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك، يناير 2017.

الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي لجنة تشكل بموجب قرار من رئيس مجلس الوزراء وفقاً لأحكام القانون ووحدة جمع المعلومات المالية، وهي وحدة مستقلة أنشئت في البنك المركزي اليمني بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء وتعد ركناً رئيساً من مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والبنك المركزي اليمني وتتمثل مسؤوليته في رصد الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الصناعة المصرفية، وفرض لوائح وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تقع المسؤولية على المؤسسات المالية، والمؤسسات غير المالية والمهنة المعينة، مثل المهنة الخاصة بسمرة العقارات، وتجارة المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة وكتاب وأمناء التوثيق، والذين يزاولون نشاط المحاماة أو المحاسبة من خلال مكاتب خاصة، وخدمات تأسيس الشركات والأنشطة الملحقة بها، كما تشمل أيضاً أجهزة القضاء والنيابات العامة وأجهزة الضبط المختلفة كجهاز الأمن القومي الذي لعب دوراً حيوياً في مجال مكافحة غسل الأموال قبل الحرب، ودوائر أخرى مثل أنظمة وشبكات الاتصالات والعدل والإدارات القانونية المتعددة، فالعمل في هذا الجانب عبارة عن منظومة متكاملة إدارية وقانونية وقضائية وتشريعية وتنفيذية.

اختلال منظومة مكافحة غسل الأموال

قبل الحرب كانت الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنها البنوك اليمنية تحرص على التقيد بقوانين مكافحة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتباع الضوابط والمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي يأتي في إطار إدراكها بأن عملية تماسكها وبقائها تتطلب المحافظة على علاقتها المتينة مع النظام المصرفي الدولي والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية، ومستوى ما تنفذه من إجراءات للتصدي لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكانت الثقة بالنظام المالي والمصرفي اليمني ومستوى ارتباطه بالأنظمة والإجراءات الدولية الخاصة بمكافحة الأموال غير المشروعة، تستند بنسبة كبيرة إلى نشاط هذه المؤسسات والدوائر المتخصصة في إجراءات مكافحة ونشر الوعي في الأوساط المالية والمصرفية بخطورة نشاط غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتفعيل أطر الرقابة الداخلية واستيفاء كل الإجراءات الإدارية والقانونية الموضوعة لفرز العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها إلى البنك المركزي والسلطات

القضائية المختصة بمكافحة هذه الأنشطة المالية المشبوهة^[4].

ومع استمرار الحرب دخلت البلاد في حالة من الانقسام في سلطاتها ومواردها ومؤسساتها العامة، وأصبحت تدار عبر حكومتين متناقضتين، خصوصا بعد قرار الحكومة الشرعية نقل عمليات البنك المركزي إلى عدن في سبتمبر 2016، حيث شهدت المؤسسات والأجهزة المختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اختلالات كبيرة، واختلال المنظومة المصرفية ومنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأدى ذلك إلى تحديات ومخاطر جديدة ومتداخلة للبنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، مع وجود بنكين مركزيين يعملان بشكل مستقل عن بعضهما، وكثيرا ما يكونا في مواجهة بعضهما البعض، فقد خلق هذا الأمر تضارب في السياسات المالية والنقدية بالبلاد، كما أعاقت الخلافات بين فرعي البنك المركزي المتنافسين الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأصبح غياب سلطة موحدة واحدة لتنفيذ سياسة نقدية متماسكة وتنظيم القطاع المالي على المستوى الوطني هو أخطر وأكبر تحدٍ يواجه البنوك التجارية والإسلامية في اليمن، كما أفرز هذا الانقسام انعكاسات سلبية على نشاط القطاع المصرفي وتم اختراقه من قبل غاسلي الأموال، ما أثر على ما تبقى من ثقة الجمهور، والتأثير سلباً على علاقة البنوك بالعملاء والبنوك الخارجية والمؤسسات والهيئات المالية الدولية، أضف إلى ذلك، أدى الانقسام إلى فقدان ما كان متوافرا ومتاحا من منظومة قانونية وتشريعية خاصة بغسل الأموال تديرها مؤسسات رسمية متماسكة مثل البنك المركزي ووحدة جمع المعلومات المالية ولجنة وطنية عليا معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولا يتوقف الاختلال عند الجانب الإداري والقانوني المنظم للعمل المصرفي، بل يشمل أيضا أجهزة القضاء والنيابات العامة وأجهزة الضبط المختلفة، فالعمل في هذا الجانب عبارة عن منظومة متكاملة إدارية وقانونية وقضائية وتشريعية وتنفيذية^[5].

ورغم سحب الاعتراف الدولي بوحدة جمع المعلومات المالية واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال في صنعاء، وصدور قرار رئيس مجلس الوزراء للحكومة الشرعية بإعادة تشكيلها وتسمية موظفيها وممارسة عملها من العاصمة المؤقتة عدن، إلا أن البنك المركزي ووحدة جمع المعلومات المالية في عدن لازالا يعانيان كثير من الاختلالات في البناء المؤسسي وعدم قدرتهما في السيطرة على القطاع المصرفي، ما أدى إلى حدوث العديد من التجاوزات المالية والنقدية

(4) العربي الجديد، اختلال منظومة مكافحة غسل الأموال في اليمن، تقرير صحفي، 25 يوليو 2021، متاح في: (<https://www.alaraby.co.uk/economy>).

تاريخ الاطلاع: 2022/02/25

(5) الفودعي وحيد، الانقسام النقدي وأثره على القطاع المصرفي، يوليو 2021.

التي يتم التعامل معها بصورة عشوائية بعيداً عن الدوائر والقنوات الرسمية المختصة بمعالجتها، خصوصاً مع احتفاظ سلطات صنعاء بالبنك المركزي ووحدة جمع المعلومات المالية واللذان يعملان على نقيض البنك والوحدة في عدن، وأهم الأدوات التي تستخدمها سلطة الامر الواقع في صنعاء وقد صدرت العديد من مذكرات المصادرة والحجز لأموال الخصوم تحت توقيع رئيس الوحدة هناك.

العلاقة بين الحرب وغسل الأموال

ساهمت الحرب في توسع عملية تدوير الأموال غير المشروعة وخلق منافذ خاصة في إطار غير شرعي وغير قانوني، نظراً لازدهار العديد من الأنشطة المشبوهة في مثل هذه الأوضاع، خصوصاً مع انتشار وتعدد أطراف وفصائل الحرب حيث يتم فتح خطوط داخلية وخارجية مالية ومصرفية وتجارية تنتهي عند مافيا تجارة الأسلحة التي تنشط في بيئة الحروب والصراعات والتي تعتبر مرتعاً خصباً لنمو تجارتها كما هو حاصل في اليمن.

أضف إلى ذلك، فإن المتحصلات المالية الناتجة عن غسل الأموال وتدفقها ونقل الثروة وإنشاء سبل غير مباشرة جديدة، كل ذلك تستخدم لتمويل العمليات العسكرية التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن ما يساهم في إطالة أمد الحرب^[6].

مصادر الأموال غير المشروعة وملاذاتها الأمنة

تتعدد مصادر الأموال غير المشروعة في اليمن، منها الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم والزكاة والريع والتي تعد أهم مصادر الأموال غير المشروعة، ومتحصلات المصادرات الجماعية والفردية المنظمة لأموال وممتلكات الخصوم السياسيين، والتبرعات والاعانات والهبات، وفرض

(6) أحمد حميش وداكشيني روانثيكا غوناراتني وغريغوري دجونسين وأدريان ويلكنسون، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 27 يناير/ كانون الثاني 2017، ص 44، متاح في: <https://undocs.org/ar/S/2017/81>، تاريخ الاطلاع: 2022/02/12.

رسوم واطاوات غير قانونية، وفرض مسميات أخرى كالمجهود الحربي والحماية، وإيرادات الاتصالات، والدعم الخارجي العيني والنقدي، وإيرادات الأسواق السوداء مثل سوق الصرف وسوق المشتقات النفطية.. إلخ.

ويسيطر أفراد وشبكات مدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات بموجب قرار مجلس الامن 140 - 2014 أو الجهات من الأفراد والكيانات التي تعمل وفقا لتوجيهاتها أو الكيانات التي تتحكم فيها في انتهاك للقرار الدولي، تسيطر على الأموال غير مشروعة وتستخدم الأساليب التالية لتمويل أنشطتها^[7]:

1. مصادرة أموال وأصول الأفراد والكيانات المعارضين.
2. تلقي التمويل من مصادر عبر الحدود.
3. الانخراط في تجارة السوق السوداء وفرض رسوم غير قانونية على استيراد الوقود وعلى أنشطة أخرى.
4. التهريب والتزوير والاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، والأوراق النقدية والتحف والاثار.
5. تحصيل الزكاة والإيرادات غير الضريبية.
6. تحصيل الإيرادات الضريبية والرسوم الجمركية.

ويلجأ غاسلو الأموال وفي اليمن إلى العديد من الوسائل التي يتم من خلالها غسل الأموال ومنها على سبيل المثال، القطاع المصرفي، وشبكات التحويلات المالية وشركات ومحال الصرافة، وشركات استيراد المشتقات النفطية، وشركات الاتصالات، وشركات الوجاهة، وأسواق العقارات، والمراكز والمولات والأسواق التجارية وغيرها من الملاذات الخصبة والأمنة لغاسلي الأموال غير المشروعة.

كما تتم عمليات غسل الأموال في البلاد بأساليب وأشكال عديدة تدرج من البساطة إلى التعقيد، وبحسب ظروف وطبيعة العملية، منها التهريب للخارج، واستبدال العملات من عملة إلى أخرى أو من فئة إلى أخرى والتي تعد أهم وسيلة يلجأ إليها غاسلي الأموال في اليمن حيث يتم تغير الأموال غير المشروعة من عملة الريال إلى عملات أجنبية إما لتصغير حجمها وتسهيل عملية حملها أو للبدء في أنشطة التخفي من خلال شراء أصول خارجية، والتصرفات العينية وذلك بشراء أشياء مادية كالذهب والمجوهرات والعقارات.

(7) داكشيني روانشيكافوناراتني وديبي براساد داش وماري لويز تونغاس وولف كريستيان بايس، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 25 يناير/ كانون الثاني 2022، ص 40، متاح في: <https://undocs.org/ar/S/2022/50>، تاريخ الاطلاع: 2022/02/12

عوامل ساعدت في نمو ظاهرة غسل الأموال في اليمن

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في نمو ظاهرة غسل الأموال، نذكر منها:

1. تأتي الحرب الدائرة في البلاد منذ العام 2015 حتى اليوم وما نتج عنها من انقسام وتعدد السلطات والجماعات التي تسيطر على موارد الدولة ومصادر الجباية فيها، والانفاق والدعم العسكري المرتبط بالسلح والمربطات أحد أهم الأسباب التي تجعل من غسل الأموال وسيلة لدمج الأموال المنهوبة في الاقتصاد الحقيقي.
2. انقسام السلطة النقدية والجهات المنوطة بها مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الاختلال في منظومة مكافحة مثل البنك المركزي ووحدة جمع المعلومات المالية.
3. غسل الأموال وتمويل الحرب يمارس بشكل منظم وبدعم من أجهزة الدولة التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة.
4. ضعف إجراءات الرقابة وتتبع الأموال المنهوبة وضعف مؤسسات الدولة لدى الحكومة الشرعية وهشاشتها وعدم قدرتها على مجابهة التحديات.
5. الفساد والرشوة وتبادل المصالح، حيث قد يلجأ غاسلي الأموال إلى مقايضة المسؤولين في غرض النظر عن عمليات غسل الأموال التي يقومون بها إما مقايضة بمصلحة أخرى أو افسادهم بالرشوة.

غسل الأموال غير المشروعة جريمة منظمة

خلال سنوات الحرب تطورت الآليات والإجراءات التي تستخدمها أطراف الصراع لا سيما سلطة الأمر الواقع في صنعاء، لنهب الأموال العامة والمصادرة الجماعية والفردية لأموال الخصوم السياسيين، من الطرق التقليدية المعتمدة على القوة القسرية، إلى عمليات منظمة عبر شبكات واسعة تشمل القضاء والبنك المركزي والأمن والمخابرات وجهات أخرى تأتمر بأمر «الحارس القضائي»، كما هو عليه الحال في صنعاء، وتنسيق محكم بين مؤسسات وأجهزة الدولة العامة

المختصة مثل البنك المركزي والنيابة والمحكمة الجزائية المتخصصة ونيابة ومحكمة الأموال العامة وجهاز الأمن والمخابرات، في تنسيق عمليات النهب والمصادرة للأموال حتى تصل في النهاية إلى أيادي متنفذين لاستخدامها إما في تمويل العمليات الحربية، أو في انشاء شركات تجارية وتكوين اقتصاد موازي أو تهريبها إلى خارج البلاد^[8].

وفي صنعاء تستخدم المحكمة الجنائية المختصة صلاحياتها ومركزها لإضافة الشرعية والصفة القانونية على نهب الأصول والممتلكات الخاصة بمعارضى جماعة الحوثي والاستيلاء عليها لتمويل العمليات الحربية^[9].

بعض مظاهر ووسائل غسل الأموال في اليمن

تكشف العديد من التقارير الدولية منها تقارير فريق خبراء مجلس الأمن المعني باليمن عن إثراء فاحش غير مشروع لجميع الأطراف في اليمن، من مصادر متعددة في استغلال بشع للحرب الدائرة في البلاد والتي تسببت بأكبر أزمة إنسانية في العالم، وتسلبت هذه التقارير الضوء على الإيرادات غير المشروعة ومصادر الإثراء غير القانوني لجميع الأطراف وطرق تحويلها إلى أموال مشروعة، وتبين أن الثروة الوطنية والمعونات الخارجية تتعرض بشكل متزايد للتحويل أو للضياع، بسبب الممارسات الفاسدة للمسؤولين في حكومة اليمن والمسؤولين الحوثيين، كما يأتي الحوثيون على رأس الجهات المتهمه بتأسيس الأسواق السوداء في الوقود والكهرباء والخدمات العامة، والسيطرة على الأراضي، وتكوين فئات تجارية استفادت من الحرب في تكوين ثروات طائلة.

وفيما يلي نستعرض بعض مظاهر وأساليب غسل الأموال في اليمن:

1. نهب الأموال العامة

تعد سيطرة الحوثيين والمنتسبين إليهم على الموارد الاقتصادية للدولة أهم العناوين العريضة

(8) داكشيني روانثيكا غوناراتني ومراد سامي وهنري طومسون وماري لوييز توغاس وولف كريستيان بايس، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 25 يناير/ كانون الثاني 2021، ص 40، متاح في: <https://undocs.org/ar/S/2021/79>، تاريخ الاطلاع: 2022/02/20.

(9) داكشيني روانثيكا غوناراتني ومراد سامي وهنري طومسون وماري لوييز توغاس وولف كريستيان بايس، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 25 يناير/ كانون الثاني 2021، ص 40، متاح في: <https://undocs.org/ar/S/2021/79>، تاريخ الاطلاع: 2022/02/20.

لتقارير فريق الخبراء الدوليين التابع للجنة العقوبات الدولية المعنية باليمن، والذي يتهم الحوثيون بالسيطرة بصورة مباشرة على معظم الاقتصاد الوطني في مناطقهم بواسطة الوزراء والمديرين المواليين لهم أو بواسطة اللجان الثورية أو النواب الذين يتصرفون بصفتهم مشرفين داخل مؤسساتهم.

وتمكنت جماعة الحوثي من خلال السيطرة على مؤسسات مدرة للدخل مملوكة للدولة وتحصيل الضرائب والرسوم المفروضة على الأشخاص والشركات من جمع وحشد مليارات الريالات اليمنية سنويا لتمويل مجهودهم الحربي، وتقدر الأموال التي حصلت عليها الجماعة خلال العام 2019 وحده عن طريق القنوات والليات العديدة التي أنشأها ما يقارب 1,039 مليار ريال يمني بما يعادل 1.8 مليون دولار أمريكي، هذه الأموال كانت موجهة أصلا للملئ خزائن الحكومة الشرعية مما يساهم في دفع الرواتب وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، غير أن جماعة الحوثي استخدمت هذه الأموال غير المشروعة لتمويل عملياتها الحربية^[10].

تشكل شركات الاتصالات المصدر الرئيسي للإيرادات غير الضريبية التي استولى عليها الحوثيين والتي قدرت بـ 265 مليون دولار أمريكي خلال الأشهر من ديسمبر 2016 حتى أغسطس 2017^[11].

ومن أجل زيادة الإيرادات الجمركية يقوم الحوثيون في تحصيل رسوم جمركية إضافية على السلع المستوردة عبر المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية لصالح كيانات وأفراد يعملون بالإنابة عن عبد الملك الحوثي.

وغسلت جماعة الحوثي جزء كبير من الاموال الضخمة التي سيطرت عليها بالترهيب او الترغيب في افتتاح العديد من المشاريع في كافة القطاعات الاقتصادية اهمها قطاع الصرافة والتي أنشئت فيها شركات برؤوس أموال ضخمة مهمتها دمج وغسل اموال قادة حوثيين والسيطرة على سوق الصرف كلاعبين اساسيين باستطاعتهم التأثير بشكل جوهري على سعر الصرف واستخدام ذلك كورقة يساوم فيها خصومه السياسيين على حساب الملايين من الشعب اليمني^[12].

10) داكشيني روانثيكا غوناراتني وآخرون، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، يناير 2021، مرجع سابق ص38

11) أحمد حميش وفرناندو روزنفيلد كارفاجيل وداكشيني روانثيكا غوناراتني وغريغوري دجونسين وأديان ويلكسون، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 26 يناير/ كانون الثاني 2018، ص44، متاح في: <https://undocs.org/ar/S/2018/594>، تاريخ الاطلاع: 2022/02/19.

12) الفودعي وحيد، الحوثي حرب اقتصادية، ابتزاز، ثراء غير مشروع، مقال رأي منشور في صحيفة الأمان، 30 يونيو 2021، متاح في: <https://al-omana.net/m/details.php?id=150819>، تاريخ الاطلاع: 2022/02/18.

إضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة اليمنية في منتصف نوفمبر الماضي أن الجهات المختصة تحقق مع بعض المسؤولين بتهم بينها الفساد ونهب المال العام، حيث ترأس رئيس الوزراء، معين عبد الملك، آنذاك اجتماعاً للأجهزة المعنية بمكافحة الفساد كرس للوقوف على ما تم من إحالة لعدد من الملفات بمخالفات جسيمة لجهات ومسؤولين تابعين للحكومة الشرعية، ومناقشة سير إجراءات التحقيق بملف المخالفات المالية والإدارية المرتكبة بالوقائع والأدلة من قبل أحد محافظي المحافظات اليمنية.

2. التمويل الخارجي

تتلقى أطراف النزاع وخصوصاً المليشيات المسلحة الدعم والتمويل من دول عديدة في المنطقة، فبرغم قرارات مجلس الأمن التي توجب على الدول الأعضاء عدم إتاحة مواطنيها أو أي أفراد أو كيانات داخل أراضيها أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية للجهات أو الأفراد أو الكيانات المدرجة في قوائم الحظر، إلا أن الواقع يشير إلى عدم التزام بعض الدول بهذه القرارات، حيث تشير التقارير إلى وجود شحنات وقود مصدرة إلى اليمن من جمهورية إيران تمثل مساعدة مالية لأفراد مدرجين في قوائم مجلس الأمن، وأن عائداتها تحصل لصالح الأفراد المدرجين في القائمة بعد بيع الوقود في السوق السوداء في المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي، إضافة إلى ذلك تشير التقارير إلى أن فصائل أخرى بعضها غير منضوية تحت الحكومة الشرعية مثل القوات العسكرية والأمنية التابعة لمجلس الانتقالي، وقوات حراس الجمهورية في الساحل الغربي تتلقى دعم مالي خارجي لتمويل أنشطتهما الحربية في اليمن^[13].

3. الوديعة السعودية

تتهم الحكومة اليمنية وفق تقارير دولية بالفساد وغسل الأموال في عملية منظمة، وصدر تقرير عن فريق الخبراء الدوليين مثير للجدل في عام 2021 والذي يغطي أحداث 2020، اتهم فيه الحكومة اليمنية وبنكها المركزي ومجموعة من التجار المختارين بالفساد وغسل الأموال عند استعمال الوديعة السعودية، وبحسب التقرير فإن الحكومة اليمنية تنخرط في بعض الحالات، في

(13) أحمد حميش وفرناندو روزنفيلد كارفاجيل وولف كريستيان بايس وهنري تومسون وماري لوييز توغاس، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 25 يناير/ كانون الثاني 2019، ص 46، متاح في: <https://undocs.org/ar/S/2019.83>. تاريخ الاطلاع: 22 فبراير 2022.

ممارسات لغسل الأموال والفساد تؤثر سلباً في إمكانية حصول اليمنيين على الإمدادات الغذائية الكافية، مما يشكل انتهاك للحق في الغذاء، وبحسب التقرير فقد نفذت حكومة اليمن خطة لتحويل أموال من الوديعة السعودية، حول فيها مبلغ قدره 423 مليون دولار من الأموال العامة بصورة غير قانونية إلى تجار، وتلقت مجموعة هائل سعيد أنعم نسبة 48% من هذا المبلغ، غير أن الفريق تراجع في تقريره الأخير في يناير الماضي عن اتهام الحكومة اليمنية وبنكها المركزي ومجموعة من التجار بغسل الأموال والفساد لعدم توفر الأدلة^[14].

4. المساعدات الانسانية

يحتمل أن تكون المساعدات الإنسانية العينية والنقدية أحد أهم مصادر الأموال غير المشروعة المراد غسلها، خصوصاً مع وجود بعض المؤشرات التي تشير الشك بالاستيلاء على المساعدات الإنسانية أو توجيهها إلى المجهود الحربي، مثل اقتراحات جماعة الحوثيين والتي تدعو إلى الاستعاضة عن توزيع السلع الإنسانية العينية بالنقدية، وعلى إثر ذلك، تشير الجهات الفاعلة الإنسانية المعنية إلى مخاطر عدم الامتثال لتدابير الجزاءات نتيجة لتحويل الأموال لصالح أفراد مدرجين في قائمة الجزاءات، ورغم أن التحويلات النقدية للجهات الفاعلة الإنسانية تقدم من خلال مصارف يمنية ومراسليها، لكن ذلك يتم خارج نطاق إشراف البنك المركزي اليمني، إضافة إلى ذلك وللهرب من الرقابة والمسائلة فقد أنشأ الحوثيون جهة مستقلة خارج ميزانية الدولة هي المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية لإدارة هذه المنح مباشرة بطريقة مستقلة جداً وبقدر ضئيل جداً من المسائلة والشفافية^[15].

5. سوق الصرف وشركات الصرافة

قبل سيطرة جماعة الحوثيين على السلطة في سبتمبر 2014، كان الاستثمار في مجال او شركات الصرافة غير مجدي، وآخر ما يفكر به المستثمر هو فتح محل او شركة صرافة، فقط عمولة حوالات مائة وفارق صرف للدولار لا يزيد عن نصف ريال (خمسون فلساً) بين البيع والشراء وحركة شبه معدومة، خصوصاً مع توافر ضوابط رقابية صارمة وتفتيش مكثبي وميداني من

14) داكشيني روانيكا غوناراتني وآخرون، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، يناير 2021، مرجع سابق ص 3

15) أحمد حميش وآخرون، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، يناير 2019، مرجع سابق ص 42.

قبل البنك المركزي في صنعاء على محلات وشركات الصرافة وتكامل اجهزة الدولة في الرقابة عليها خصوصا جهاز الأمن القومي.

ومع استمرار الحرب الدائرة في البلاد، وسيطرة الأفراد والجماعات المتصارعة على موارد الدولة المختلفة وأموال الخصوم السياسيين، كانت شبكات تحويل الأموال وشركات ومحلات الصرافة أهم الملاذات الآمنة لغسل هذه الأموال التي انتشرت وتزايد أعدادها وفروعها بشكل مخيف بتصاريح رسمية وغير رسمية، كما سمح لها بتجاوز القوانين واللوائح المنظمة وذلك بفتح حسابات واستقبال ودائع العملاء، واصبح سوق الصرافة بيئة مشجعة للاستثمار سواء استثمار حقيقي لأموال مشروعة ام غسل أموال وتمويل حرب، رافق ذلك انعدام الثقة بالريال اليمني نتيجة الصدمات والتذبذبات التي تعرض لها، فزاد الطلب على النقد الاجنبي لأغراض أهمها غرض تبديل الأموال غير المشروعة مما شجع عمليات المضاربة بالعملة، وبالتوازي مع ذلك زادت عدد شبكات الحوالات المالية بشكل اكبر واصبحت هي الأخرى أحد أهم الملاذات الخسبة لغسل الأموال واحدا ادوات المضاربة بالعملة^[16].

إن أكبر معضلة تواجه اليمن والقطاع المصرفي بشكل خاص تتمثل في تعطيل المنظومة المصرفية وخروج قطاع الصرافة عن السيطرة، ما أدى إلى تضخمه وتحويله إلى قطاع اقتصادي موازي يؤدي دور البنوك، وهذا التوسع المقلق لشبكات التحويلات المالية وصعوبة السيطرة عليها أدخل كثيراً بعلاقة اليمن والمؤسسات النقدية الوطنية بالقطاع المصرفي الخارجي والمؤسسات النقدية الدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين^[17].

وقد ساهم التحالف العربي في خلق حالة من الانتعاش لشركات التحويلات المالية، من خلال تقديم الدعم المباشر لأطراف الحرب وتسليم الاموال نقداً او عبر شركات صرافة، وعدم تقديم الدعم عبر القنوات الرسمية.

6. سوق الوقود

بعد قرار جماعة الحوثيين في صنعاء تحرير تجارة الوقود وتعويم أسعاره في عام 2015، برزت عشرات الشركات التي تعمل في مجال الخدمات النفطية وشركات الصرافة لإنجاز العمليات

(16) الفودمي وحيد، جذور مشكلة الصرافة في اليمن، منشور في صفحته على فيس بوك، متاح في: https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=471 تاريخ الاطلاع: 2022/02/25، 6639781701353&id=100000661325831

(17) العربي الجديد، حرب الأموال المشبوهة في اليمن، مستنق غسل الأموال، تقرير صحفي، متاح في (alaraby.co.uk)، تاريخ الاطلاع: 2022/02/25

المصرفية والمالية اللازمة وعمليات استيراد الوقود، عدد من تلك الشركات أنشأت ومنحت تراخيص بأسماء غير المالكين الفعليين لها، ما أتاح هذا التحول فرصة كبيرة لغسل الأموال وتمويل العمليات الحربية.

وخلص تقرير أعدته مبادرة استعادة - Regain Yemen، إلى أن جماعة الحوثي تستخدم القطاع المصرفي والبنوك التجارية الواقعة في مناطق سيطرتهم من أجل عمليات غسل الأموال وتمير الصفقات المشبوهة، وأن قرار تعويم المشتقات النفطية المتخذ من قبل جماعة الحوثي في العام 2015، أدى إلى انشاء أكثر من 30 شركة تعمل في مجال الخدمات النفطية، وشركات الصرافة التي تستخدم في انجاز العمليات المالية، إضافة إلى انشاء شركات وجاهة تعمل على غسل الأموال وتمويل الحرب، وأن سيطرة الحوثيين على سوق الوقود يزيد من الأعباء على المواطنين ويفاقم الأوضاع الإنسانية، وأن استمرار السيطرة الحوثية على استيراد وتوزيع المشتقات النفطية يرفد الجماعة بموارد ضخمة تسهم في استدامة الحرب وإطالة أمدها، وأن السيطرة الحوثية على سوق الوقود يسهل عملية حصول الجماعة على معونات نفطية إيرانية، كما خلص التقرير إلى الارتباط الوثيق بين المتاجرة في الوقود وعملية غسل الأموال لقيادات حوثية، وأن إيرادات تجارة المشتقات النفطية تحقق عائدات لخزينة السلطة الحوثية تتجاوز 30 مليار ريال يمني شهريا، إلى جانب مبالغ أخرى -غير رسمية- يتقاسمها تجار المشتقات النفطية مع قيادات حوثية^[18].

ويعد استيراد وتوزيع المنتجات النفطية أحد المصادر الرئيسية لإيرادات جماعة الحوثي، فبعد أن أنهى الحوثيون احتكار شركة النفط اليمنية لاستيراد المنتجات النفطية وتوزيعها، أتاح لهم السيطرة على هذا القطاع ولا سيما باستخدام موزعين في سوق سوداء يخضعون لسيطرتهم، وتشير التقارير إلى أن إيرادات الحوثيين من السوق السوداء لبيع المنتجات النفطية وصلت إلى أكثر من 1.27 مليار دولار أمريكي فقط خلال الفترة من مايو 2016 وحتى يوليو 2017م^[19].

7. شركات الواجهة

تحدثنا سابقا عن استحداث العديد من الشركات التي نشطت بعد الحرب وفي وجه الخصوص الشركات العاملة في مجال استيراد المشتقات النفطية، وفي الغالب يُنشئ غاسلو الأموال في

(18) مبادرة استعادة، النفط والدماء، تقرير يرصد تجارة وشركات النفط الحوثية، متاح في: Regain Yemen، تاريخ الاطلاع: 2022/02/22

(19) أحمد حميش وآخرون، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، يناير 2018، مرجع سابق ص 46.

اليمن شركات صورية يطلق عليها شركات الواجهة Front Companies ، هذه الشركات لا تنهض بالأغراض المنصوص عليها في عقود تأسيسها، بل تقوم بالوساطة في عمليات غسل الأموال غير المشروعة بمساعدة المؤسسات المالية وذلك للقيام بالتحويلات النقدية واستبدال العملات واستيراد المشتقات النفطية، أو بمساعدة من شركات الصرافة أو سمسرة محليين أو خارجيين ويقوم محاسبين أو محامين بمساعدة هؤلاء على اتخاذ الجوانب القانونية في تأسيس مثل هذه الشركات وتقديم مساعدات لتأسيس الشركات.

8. سوق العقارات

تعد العقارات أهم الملاذات التقليدية الآمنة لإخفاء وغسل الأموال المتحصلة بطرق غير مشروعة مما يجعله مقصداً مهماً لغاسلي الأموال وممولي الحرب والإرهاب، وشهدت العديد من المدن اليمنية حركة نشطة في مجال العقارات والبناء خصوصاً العاصمة صنعاء، التي تشهد انتشاراً كبيراً للمباني الجديدة في كل مناطقها بالتوازي مع أعمال هدم للمباني القديمة، إضافة إلى بناء مبانٍ كبيرة بتصميم المراكز التجارية وسط ارتفاع كبير في أسعار المباني والأراضي.

ولم تتوقف حركة البناء في أطراف صنعاء التي تشهد توسعاً عرضياً باتجاه جنوب شرقي العاصمة اليمنية، بل امتدت إلى وسط المدينة، إذ تلاحظ أعمال عقارية واسعة في شراء المباني القديمة وهدمها وإعادة بنائها، مع التركيز على بناء مبانٍ كبيرة بتصميم المراكز التجارية وسط ارتفاع كبير في أسعار المباني والأراضي، إذ وصل سعر «اللبننة» الواحدة (تساوي 44.44 متراً من الأرض) في مناطق صنعاء إلى نحو 20 مليون ريال، بينما في الأطراف حوالي 10 ملايين ريال للبننة الواحدة^[20].

9. نهب أموال وممتلكات الخصوم السياسيين

تعد مصادرة أموال الخصوم السياسيين أحد أهم مصادر غسل الأموال في اليمن، وخلال سنوات الحرب مارست أطراف النزاع عمليات نهب وسطو للممتلكات ولا سيما خلال و/ أو بعد التقدم العسكري للسيطرة على منطقة جغرافية معينة، وتستخدم إلى جانب ذلك أدوات مصادرة قسرية لأموال الخصوم والمعارضين السياسيين للسيطرة على شركات وبنوك ومؤسسات وجمعيات

(20) العربي الجديد، غسل أموال الحرب في اليمن، توسع ببناء العقارات رغم الركود، تقرير صحفي، متاح في: (alaraby.co.uk)، تاريخ الاطلاع: 22 فبراير 2022

ومباني وعقارات، وأصول وأموال نقدية.

وتتطابق وسائل وتأثيرات النهب والسطو على الممتلكات مع اقتصاد الحرب وغسيل الأموال، فيما ينطوي عليه من تحايل، وسلب وابتزاز، والعنف المتعمد للسيطرة على الأصول، واستثمار الأموال المنهوبة في نشاطات مختلفة.

وتكشف العديد من التقارير، عن تطور الآليات والإجراءات التي تستخدمها سلطات صنعاء، لمصادرة أموال الخصوم والاستيلاء عليها، من الطرق التقليدية المعتمدة على القوة القسرية، إلى عمليات مصادرة منظمة وواسعة عبر شبكات واسعة تشمل القضاء والبنك المركزي والأمن والمخابرات ووحدة جمع المعلومات المالية التي يفترض بها أن تكون أهم الجهات المحلية في مكافحة غسل الأموال إضافة إلى استحداث ما يسمى بالحارس القضائي والذي مهمته حصر أموال الخصوم السياسيين بالدرجة الأولى، وأصبحت سلطته تتفوق على كل السلطات القضائية والتنفيذية الأخرى^[21].

وتعد أصول وممتلكات الخصوم السياسيين أهم مصادر تمويل العمليات العسكرية للحوثيين وفق تقارير فريق الخبراء الدوليين المعني باليمن، وهي عمليات غير مشروعة لمصادرة الأصول من معارضين يمنيين اعتقلوا أو أجبروا على اللجوء إلى خارج اليمن، وأنشأ الحوثيون لجنة حصر واستلام ممتلكات ما أسموه «الخونة» التي أمرت البنك المركزي اليمني ووحدة جمع المعلومات المالية في صنعاء بالحجز على جميع الحسابات المصرفية التي يمتلكها 1123 فرداً، وبالإضافة إلى ذلك أعلنت المحكمة المتخصصة في صنعاء في 14 أيلول/سبتمبر 2019 الحجز على أموال 5 من أعضاء البرلمان اليمني الذين لم يسايروا الحوثيين، وهذه المصادرة الجماعية والفردية لأموال الخصوم تشكل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق^[22].

ويتزعم الحارس القضائي صالح مسفر الشاعر (مدرج في قوائم العقوبات الأمريكية) وهو شخصية رئيسية في جهود الحوثيين لمصادرة الأصول من المعارضين ورجال الأعمال، وحليف مقرب جداً من زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي المدرج اسمه في قائمة العقوبات الأممية، يتزعم شبكة تتألف من أفراد أسرته ومن المحكمة الجزائية المختصة ومكتب الأمن القومي

(21) منظمة سام للحقوق والحريات، اقطاعية الحارس وماكينه التضليل، مرجع سابق، ص 5.

(22) داكشيني روانشيك غوناراتني وأحمد حميش وهنري طومسون وماري لويوز توغاس وولف كريستيان بايس، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 27 يناير/كانون الثاني 2020، ص 37، متاح في: <https://undocs.org/ar/S/2020.326>، تاريخ الاطلاع: 2022/02/24.

والبنك المركزي اليمني في صنعاء؛ ودوائر التسجيل في وزارة والصناعة التابعة للحوثيين وبعض المصارف الخاصة، وتعمل الشبكة بطريقة عمل تقوم على الاعتقال غير القانوني لمديري الشركات والمصارف مع تهديدتهم بتوجيه تهمة التعاون والتجسس لصالح العدو ما لم يمثلوا لأوامر الحارس القضائي، وهذه الشبكة ضالعة في تحويل الأموال المتأتية من الاستيلاء غير القانوني على الأصول المملوكة ملكية خاصة، بما في ذلك تلك التي تم تجميدها بموجب قرار مجلس الأمن 2140 (2014) منهم الرئيس السابق علي عبدالله صالح وأبنائه وأبناء أخيه، إضافة إلى ذلك أصدرت المحكمة الجزائية المختصة أحكاما بمصادرة جميع الأصول داخل البلاد وخارجها التي تعود إلى 75 قائدا عسكريا و 35 برلمانيا وما لا يقل عن 100 من القادة السياسيين بينهم الرئيس هادي وأعضاء حكومته^[23].

وخلال السنوات السبع الماضية استولى «الحارس القضائي» التابع لجماعة الحوثي على أكثر من (38) شركة كبرى ومؤسسة وجامعة ومستشفى في العاصمة صنعاء وحدها، وأكثر من (1,7) مليار دولار قيمة واردات الأموال والشركات والمؤسسات والجمعيات، كما أن اجمالي ما استولت عليه جماعة الحوثي من قيمة الأموال والإيرادات للأصول والعقارات والمنقولات أكثر من ملياري دولار^[24].

10. مظاهر أخرى

هناك مظاهر أخرى لغسل الأموال وتمويل الحرب في اليمن نوردتها فيما يلي^[25]:

1. الاستخدام غير النزيه لنظام القسائم الغذائية والتي كانت توزع للموظفين بموجبها يتم استلامهم مواد غذائية بدلا من تسليمهم الرواتب نقدا.
2. تزيف العملة، ووفقا لتقارير دولية فإن هناك محاولة لتزيف سندات أذنية بقيمة 5000 ريال مطبوعة خارج اليمن بعد أن ضُبطت شاحنة في 75 أيار/مايو 5011 تحمل ما قيمته 75 مليار ريال يمني.
3. تهريب النقود والذهب عبر الحدود.

(23) داكشيني رواتشكا غوناراتني وآخرون، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، يناير 2021، مرجع سابق ص 40.

(24) سام للحقوق والحريات، اقطاعية الحارسة وماكينه التضليل، مرجع سابق، ص 7.

(25) جمعت من تقارير مختلفة لفريق الخبراء الدوليين المعني باليمن.

4. نهب القطع الأثرية والاتجار بالمتعلقات الثقافية.
5. التبرعات والهبات، والجمارك الإضافية، والمجهود الحربي، والحماية وغيرها من الإيرادات التي تحصل بشكل غير قانوني خصوصا في مناطق سيطرة الحوثيين.
6. الكشوفات الوهمية لعسكريين مسجلين في وزارة الدفاع اليمنية التابعة للحكومة الشرعية والتي تصرف لهم مرتبات يستولى عليها قادة في الجيش.

القطاع المصرفي بين الالتزام والاستجابة للضغوط

بالرغم من حرص البنوك اليمنية على التقيد بقوانين مكافحة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب حتى في أثناء الحرب، واتباع الضوابط والمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب، والذي يأتي في إطار إدراكها بأن عملية تماسكها وبقائها تتطلب المحافظة على علاقتها المتينة مع النظام المصرفي الدولي والبنوك والمؤسسات المالية الخارجية، ومستوى ما تنفذه من إجراءات للتصدي لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أنها تجبر أحيانا على تمرير عمليات غسل أموال تحت الضغط والاكراه، حيث تضغط أطراف النزاع خصوصا في صنعاء على القطاع المصرفي الخاضع كليا لسيطرتها، ويتم تسخير البنوك من أجل تمرير عمليات نقدية وحوالات مالية مصدرها أموال غير مشروعة، وأيضا عمليات تجميد ومصادرة ارصدة الخصوم السياسيين حيث تجبر البنوك على الاستجابة من خلال التخويف والاعتقال غير القانوني لمدراء البنوك مع تهديدهم بتوجيه تهمة التعاون والتجسس لصالح العدو، وتدبير عمليات اعتقال المالكين والمديرين والموظفين في المصارف اليمنية، وتسخير الأموال المصادرة لتمويل المجهود الحربي^[26].

وتضغط جماعة الحوثي على البنوك التجارية الواقعة في مناطق سيطرتهم من أجل تمرير عمليات غسل الأموال وبوسائل مختلفة تهدف إلى إخفاء المصادر الرئيسية للأموال غير المشروعة، وكمثال على ذلك، أصدر البنك المركزي في صنعاء بتاريخ 28 يونيو 2021 تعميمين بتوقيع رئيس وحدة جمع المعلومات المالية إلى جميع البنوك وشركات الصرافة بتجميد جميع

(26) داكشيني رواتشكا غوناراتني وآخرون، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، يناير 2020، مرجع سابق، ص 38.

أموال وأرصدة بنك التضامن المودعة لديها وتحويلها فوراً إلى البنك المركزي في صنعاء، يأتي ذلك بعد أن رفض بنك التضامن تحويل أرصدة الرئيس عبد ربه منصور هادي لديه، بأمر من رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء في انتهاك واضح لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مما يؤثر سلباً على سير العمل المصرفي وعلى اقتصاد اليمن واستقراره^[27].

حجم الأموال المغسولة في اليمن

تم استعراض بعض الأرقام عن الأموال غير المشروعة المتأتية من مصادر مختلفة يتم غسلها ودمجها في الاقتصاد اليمني بوسائل مختلفة عند مناقشتنا لبعض مظاهر غسل الأموال في البلاد، غير أنه لا توجد أرقام إجمالية دقيقة أو بيانات رسمية عن حجم الأموال المغسولة خلال فترة الحرب نظر لاختلال منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أن تقارير صحفية تتحدث أنه وفي ظل سنوات الحرب، انتعشت عمليات غسل الأموال والتي جاء أغلبها من السوق السوداء في سوق الوقود والعملة والخدمات العامة الأخرى، وعلى أثرها بدأت تظهر حركة عقارية مزدهرة واقتصاد موازي خلال الفترة الأخيرة عبر تدوير الأموال غير المشروعة والتي تقدرها تقارير غير رسمية بحوالي 30 مليار دولار^[28].

ضغوطات دولية على الحكومة الشرعية

تبرز قضية مكافحة غسل الأموال عقبة رئيسية في علاقة اليمن مع المؤسسات والصناديق المالية الدولية، ومحور المناقشات والمباحثات الدائرة بين الحكومة اليمنية ممثلة بالبنك المركزي اليمني ووزارة المالية والتخطيط والتعاون الدولي مع الجهات الدولية المعنية كصندوق النقد والبنك الدولي، واللذين يسعيان بدلاً من تقديم المنح والقروض والمساعدات وتطوير التعاون المالي، إلى

(27) داكشيني روانيكا غوناراتني وآخرون، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، يناير 2022، ص 42.

(28) العربي الجديد، غسل أموال الحرب في اليمن، توسع بيناء العقارات رغم الركود، مرجع سابق.

اقتراح آليات حول كيفية سد الثغرات والمنافذ التي تسببت بها الحرب والانقسام في النظام المالي والمصرفي في اليمن.

ورفعت المؤسسات المالية والنقدية الدولية من مستوى ضغوطها ومطالباتها للحكومة بوضع حد للانفلات الذي يجتاح القطاع المالي والمصرفي، وفي مطلع العام الماضي، جددت المفوضية الأوروبية موقفها في إبقاء اليمن في قائمة سوداء محدثة تضم مجموعة من الدول تشكل أخطارا مالية على الاتحاد الأوروبي، بسبب ما تعاني منه البلاد من اختلالات وقصور في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مخاطر غسل الأموال في اليمن

1. مخاطر اقتصادية

1.1. التأثير على السياسة النقدية

هناك العديد من الآثار والنتائج السلبية الناتجة عن غسل الأموال في الجمهورية اليمنية، يأتي في طليعتها التأثير سلبا على السياسة المالية والنقدية، حيث يعتمد القائمون على ادارة وتخطيط النظام المالي والمصرفي على حجم السيولة المتوفرة لدى البنوك في رسم السياسة المالية والائتمانية وبالتالي فان حركة الاموال موضوع غسل الاموال داخل البلاد وبمبالغ كبيرة وبشكل فجائي يؤدي الى الاخلال بالسياسة النقدية المستقرة في الدولة.

1.2. الأثر على القطاع المصرفي وأسعار الصرف

تؤثر عمليات غسل الأموال على النظام المصرفي، من خلال السيطرة على القطاع المصرفي من قبل غاسلي الاموال لأغراض خدمة مصالحهم المتمثلة بغسل الاموال بدلا من التنمية الاقتصادية المستدامة، إضافة إلى الاضرار بسمعة القطاع المصرفي والسحب المفاجئ للأموال، وتسرب النقد خارج الدورة النقدية كما حدث في اليمن، ويمكن لغاسلي الأموال إفساد الجهاز المصرفي نتيجة اعمال الرشوة والابتزاز، ويتأثر القطاع المصرفي أيضا من العقوبات التي قد

تفرض على الدولة وأي من المؤسسات المالية التي تعمل فيها نتيجة لاستخدامها كطرف في عمليات غسل الأموال.

كما أن نقل العمل المصرفي من القطاع المنظم عبر البنوك التجارية إلى القطاع غير المنظم يصعب الرقابة عليه أو اخذ أي بيانات أو معلومات منه.

كما يمكن أن تهتز الثقة في القطاع المصرفي بعد تكديس الأموال المغسولة لدى شركات الصرافة وشبكات التحويلات المالية التي تمتلك الكتلة النقدية الأكبر في السوق، وتعمل على تغذية السوق السوداء وعمليات تهريب الأموال وتداولها في قنوات غير رسمية، وخروج قطاع الصرافة عن السيطرة، ما أدى إلى تضخمه وتحوله إلى قطاع اقتصادي مواز يقوم بدور البنوك، وأوعية جاذبة للمدخرات والاستثمارات المشروعة وغير المشروعة، وتوسعه بعيداً عن الرقابة الحكومية ما سمح له بالعمل كأدوات للمضاربة بالعملة والتحكم بالسيولة المالية من النقد الأجنبي والتأثير على سوق الصرف واضطراب سعر صرف الريال اليمني، وهذا التوسع المقلق لشبكات التحويلات المالية وصعوبة السيطرة عليها أخل كثيراً بعلاقة اليمن والمؤسسات النقدية الوطنية بالقطاع المصرفي الخارجي والمؤسسات النقدية الدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين.

1.3. اختلال منظومة مكافحة غسل الأموال

اختلال المنظومة القانونية والتشريعية الخاصة بمكافحة غسل الأموال والتي تديرها مؤسسات رسمية متماسكة مثل البنك المركزي ووحدة جمع المعلومات المالية اللجنة والوطنية العليا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بعد أن باتت مقسمة بين صنعاء وعدن، الأمر الذي أدى إلى ازدهار عمليات غسل الأموال.

إن ضعف آليات مكافحة غسل الأموال وتتبع الحركة النقدية وانقسام البنك المركزي والمؤسسات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يعد مشكلة كبرى تكاد توازي الحرب والصراع المحتدم في البلاد، وأهم تحد يواجهه البنك المركزي الأمر الذي ساهم في اتساع الاقتصاد الموازي الذي تديره أطراف الحرب ويتسبب بإطالة أمدها منذ سبع سنوات.

1.4. التأثير على علاقة اليمن بالمؤسسات الدولية المانحة

ذكرنا سابقاً أن قضية غسل الأموال تبرز كعقبة رئيسية في علاقة اليمن مع المؤسسات والصناديق

المالية الدولية، بعد أن اهتزت ثقتها بمقدرة الجمهورية اليمنية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ما أثر على الكثير من التعقيدات على المستويات المالية والنقدية التي يعاني منها اليمن مثل إحجام الجهات المانحة على مساعدة البنك المركزي بمنح مالية أو ودائع أو قروض تعينه على مواجهة أزمة السيولة من النقد الأجنبي، إضافة إلى أزمات الاستيراد وفتح الاعتمادات المستندية وعملية نقل الأموال وتدويرها في قنواتها الرسمية.

1.5. تدهور قيمة العملة الوطنية

عادة ما تستخدم النقود الأجنبية في عمليات غسل الاموال لسهولة تحريكها من دولة إلى أخرى مما يؤدي الى ازدياد الطلب على العملات الأجنبية التي يتم اخراجها من الدولة لغير اهداف التجارة الدولية وهذا يؤدي الى تدهور قيمة العملة الوطنية، وعجز في ميزان المدفوعات، وحدوث أزمة في سيولة النقد الأجنبي مما يهدد احتياطات الدولة لدي البنك المركزي من العملات الأجنبية المدخرة، ويضع البنك المركزي أمام تحديات جمة.

كما يتم شراء العملات الأجنبية بأعلى سعر لصالح جهات مستفيدة من الصراع القائم، وتحويل العملات الأجنبية وتهريبها إلى خارج اليمن، رافق ذلك انعدام الثقة بالريال اليمني نتيجة الصدمات والتذبذبات التي تعرض لها، فزاد الطلب على النقد الاجنبي لأغراض عديد منها غرض الاحتفاظ من قبل المواطنين، وغرض تبديل الأموال غير المشروعة ما شجع عمليات المضاربة بالعملية بشكل أكبر وأثر سلبا على قيمة العملة الوطنية.

1.6. المساهمة في زيادة التضخم

عادة ما يرافق عمليات غسل الاموال شراء وبيع أصول ومواد بغير قيمها الحقيقية، كما تنطوي على عمليات صرف وإنفاق مبالغ بها وبحيث لا يقابلها عملية إنتاج حقيقي في المجتمع فترتفع الأسعار عن المعتاد دون مبرر فتدهور القيمة الشرائية للنقود ويحدث التضخم، وهذا ما حدث في الجمهورية اليمنية، فقد أدى السطو على المال العام إلى عجز في الموازنة العامة وتغطيته بوسائل تضخمية كالإصدار النقدي ما أثر سلبا على قيمة الريال اليمني وفقدان قوته الشرائية وبالتالي ارتفاع نسب التضخم إلى أرقام قياسية.

1.7. زيادة عجز الموازنة العامة للدولة

لتعويض الفجوة بين الموارد المتاحة واحتياجات الاستثمار القومي بعد تهريب الأموال للخارج، وهو ما يعني زيادة الأعباء على أصحاب الدخل المشروعة في المجتمع، كما أن النهب المنظم للإيرادات العامة يؤدي إلى عجزها في تغطية النفقات العامة للدولة.

1.8. حرمان المجتمع اليمني من الاستفادة من أمواله

إن جزء كبير من الأموال المغسولة مصدرها نهب منظم لأموال الشعب، إضافة إلى ذلك فإن الأموال المغسولة لا تساهم في عجلة الانتاج وانما تستخدم في غايات تخدم مصالح اصحابها بالتكسب السريع، جزء من هذه الأموال تستخدم في تمويل الحرب لدى الجماعات الخارجة عن الدولة والجزء الاخر تستخدم في الاسواق المالية المحلية او العالمية لشراء الأوراق المالية ليس بهدف الاستثمار ولكن من أجل إتمام مرحلة معينة من مراحل غسل الاموال، ثم بيع تلك الأوراق المالية بشكل مفاجئ مما يؤدي إلى حدوث انخفاض حاد في أسعار الأوراق المالية بشكل عام في الاسواق المالية.

1.9. الإخلال بالمنافسة المتكافئة بين المستثمرين

تحقيقاً لغاياته يسعى غاسل الاموال الى خلط امواله بتلك الأموال المشروعة وفي ذلك يقوم بالاستثمار والسيطرة على المؤسسات التجارية والخدماتية، ولأغراض التحريك السريع لأمواله في بداية الأمر يقوم بعرض سلعته أو خدمته بسعر أقل من السعر السائد في السوق مما يصعب معه على المؤسسات الاخرى منافسته فسرعان ما تنهار وتخرج من السوق، وفي المقابل يتحصل غاسلي الأموال في اليمن على تسهيلات كبيرة من قبل السلطات. وقد أدى ذلك إلى خروج العديد من الشركات التجارية والخدماتية في عديد من القطاعات منها الوقود.

1.10. التأثير على سمعة الدولة وبنكها المركزي

التأثير على سمعة الدولة أمام الهيئات الدولية المانحة للقروض والمساعدات، وهو الأمر الذي قد يدفع المانحة إلى تغيير سياستها في دعم اليمن بحجة أنها لم تذهب لمستحقيها أو أنها لم

تسفيد الدعم على نحو كامل، بسبب انتشار الفساد الإداري بها وما صاحبه من تهريب الأموال بقصد غسلها، الأمر الذي أدى إلى إحجام الجهات المانحة على مساعدة البنك المركزي بمنح مالية أو ودائع أو قروض تعينه على مواجهة أزمة السيولة من النقد الأجنبي مع نفاذ الاحتياطي النقدي، إضافة إلى أزمات الاستيراد وفتح الاعتمادات المستندية وعملية نقل الأموال وتدويرها في قنواتها الرسمية، هذا بالإضافة إلى زيادة مخاطر تصنيف اليمن كدولة ذات مخاطر مرتفعة أو على قوائم لجنة العمل المالي.

1.11. التأثير على الحوالات

تؤثر عمليات غسل الأموال على الحوالات الصادرة والواردة من وإلى اليمن نظراً للقيود المصرفية الدولية التي تضعها المؤسسات المصرفية للتحويلات المالية من وإلى اليمن.

1.12. آثار اقتصادية أخرى:

1. هروب الأموال إلى الخارج وهذا من شأنه زيادة الاختلال بين الادخار والاستهلاك.
2. يسهم في عدم استقرار الأسواق النقدية والمالية مما يضعف قيمة العملة المحلية، وبالتالي شراء العملة الأجنبية أو ادخالها في مصارف خارج الدولة.
3. التهرب الضريبي يعني انخفاض الموارد المالية للدولة وهذا يؤدي إلى زيادة الاختلال بين الإيرادات والنفقات.
4. ارتفاع التكاليف التي تتحملها الحكومات بسبب تفشي الجريمة وانعدام الأمن في المجتمع الناتجة من غسل الأموال مما يعني وجود أعباء مالية تتحملها الحكومة للحفاظ على الأمن باعتباره أحد الركائز الأساسية للرخاء والتنمية.
5. عندما يتم غسل الأموال عن طريق شراء الذهب والمجوهرات والسيارات الفارهة، واليخوت وغيرها من السلع المعمرة على سبيل المثال فإن عملية شراء تلك تؤدي إلى زيادة الطلب وقلة العرض للسلع المذكورة الأمر الذي يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار الذي يكون مصحوباً بتدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية.
6. غسل الأموال عن طريق التحويلات المصرفية أو تهريب الأموال إلى الخارج يؤدي إلى نقص

المدخرات المحلية، ونقص المدخرات يمكن يؤدي إلى زيادة المديونية الخارجية للبلاد إذا ما اتجهت للاقتراض من الخارج لتعويض النقص في الادخار أو لتغطية الفجوة التمويلية، ولا شك أن الأموال المقترضة سوف تساهم في زيادة حجم الطلب الكلي وهو ما قد يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية.

2. نتائج اجتماعية وانسانية

تؤدي عمليات غسل الأموال إلى تركيز الثروة في أيدي اعضاء الجريمة المنظمة فتزداد الفجوة بين الأغنياء والفقراء مما يؤدي الى تفكك في البنيان الاجتماعي، ويؤدي ذلك إلى المساس بالقيم الاجتماعية مثل قيم العمل والإنتاج والانتماء للوطن وإلى إحداث رغبات ضارة بالبناء الاقتصادي كالرغبة في الثراء العاجل ولو كان بأسباب غير مشروعة وفضلاً عن هذا يلجأ غاسلي الأموال إلى شراء أو تأسيس الأندية الرياضية الكبرى و المؤسسات الوطنية ويقومون بإخراجها عن أهدافها التي أنشئت من أجلها وينخرط القائمون عليها في أعمال تتلاءم وطبيعة أنشطة الفئة الإجرامية المتحكمة في تلك الأندية و المؤسسات كما أن غسل الأموال يؤدي إلى:

1. انتشار الفساد والجرائم الاجتماعية مثل انتشار العصابات.
2. إطالة أمد الحرب نتيجة تغذيتها من الأموال المغسولة والعوائد المتحصلة منها.
3. غسل الأموال يزيد الأعباء على المواطنين ويفاقم الأوضاع الانسانية ويسهم في استدامة الحرب وإطالة أمدها.
4. ظهور حالة الاختطاف أو الحجز لغرض إجبار الآخرين على دفع مبالغ أو تهديدهم بعدم التدخل بسياسات منظمات غسل الأموال.
5. ضعف مستوى الخدمات المقدمة للجمهور وظهور تلوث البيئة.
6. إفساد الجهاز الإداري من خلال شراء ذمم المسؤولين والإداريين.
7. تغلب المصلحة الفردية على المصلحة العامة.
8. تزايد حدة مشكلة الفقر وتدني مستويات المعيشة لمعظم أبناء المجتمع
9. تخريب المجتمع من خلال الفضائيات ووسائل الإعلام المسيطر عليها من قبل عناصر الظاهرة.
10. التأثير سلباً على المساعدات الإنسانية التي تحصل عليها اليمن من المجتمع الدولي.

3. نتائج سياسية

يتم استخدام الأموال المغسولة في تمويل ودعم أنشطة تستهدف الحكومة الشرعية ويؤدي إلى الاضرار بها اقتصاديا، مثل المضاربة بالعملة وزعزعة سوق الصرف كما هو عليه الحال خلال السنة الماضية.

4. نتائج خاصة بأجهزة القضاء و انفاذ القانون

يسعى مرتكبو الجرائم الاقتصادية كجريمة غسل الأموال إلى البعد عن طائلة القانون، فيلجؤوا بشتى الوسائل إلى اختراق أجهزة الدولة الفعالة في هذا المجال ومراكز القرار فيها للتأثير عليها بما يملكون من مال وسطوة مما قد يضعف تلك الأجهزة ويقلل من قدرتها في مكافحة عمليات غسل الأموال وبقوة أموال مرتكبي جرائم غسل الأموال قد يفلتون من العقاب، وبتلك الأموال يرتكبون جرائم جديدة.

ملخص بالنتائج

1. اختلال منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اليمن لأسباب عديدة أهمها الحرب وما نتج عنه من انقسام في السلطات والسياسات والموارد والمؤسسات العامة، كما أدى انقسام البنك المركزي إلى اختلال المنظومة المصرفية ومنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقدان ما كان متوافرا ومتاحا من منظومة قانونية وتشريعية خاصة بغسل الأموال تديرها مؤسسات رسمية متماسكة مثل البنك المركزي ووحدة جمع المعلومات المالية ولجنة وطنية عليا معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأجهزة القضاء والنيابات العامة وأجهزة الضبط المختلفة.
2. ساهمت الحرب وتعدد أطراف وفصائل الحرب في توسع عملية تدوير الأموال غير المشروعة وخلق منافذ خاصة في إطار غير شرعي وغير قانوني، وفتح خطوط داخلية وخارجية مالية ومصرفية وتجارية تنتهي عند مافيا تجارة الأسلحة التي تنشط في بيئة الحروب والصراعات والتي تعتبر مرتعاً خصباً لنمو تجارتها.

3. إن المتحصلات المالية الناتجة عن غسل الأموال وتدفقها ونقل الثروة وغيرها، تستخدم لتمويل العمليات العسكرية التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن مما يساهم في استمرار الحرب وإطالة أمدها.
4. تعدد مصادر الأموال غير المشروعة في اليمن، منها نهب الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم والزكاة والريع ومتحصلات المصادرات الجماعية والفردية المنظمة لأموال وممتلكات الخصوم السياسيين، والتبرعات والاعانات والهبات، وفرض رسوم واطاوات غير قانونية، وفرض مسميات أخرى كالمجهود الحربي والحماية، وإيرادات الاتصالات، والدعم الخارجي العيني والنقدي، وإيرادات الأسواق السوداء مثل سوق الصرف وسوق المشتقات النفطية .. إلخ.
5. يلجأ غاسلو الأموال في اليمن إلى العديد من الوسائل والأساليب لغسل الأموال غير المشروعة، منها القطاع المصرفي، وشبكات التحويلات المالية وشركات ومحال الصرافة، وشركات استيراد المشتقات النفطية، وشركات الاتصالات، وشركات الوجاهة، وأسواق العقارات، والمراكز والمولات والأسواق التجارية، والتهريب للخارج، واستبدال العملات والتصرفات العينية وذلك بشراء أشياء مادية كالذهب والمجوهرات والعقارات.
6. توجد العديد من العوامل التي ساهمت في نمو ظاهرة غسل الأموال في اليمن، منها الحرب الدائرة في البلاد منذ العام 2015 وما نتج عنها من انقسام وتعدد السلطات والجماعات التي تسيطر على موارد الدولة ومصادرا الجباية فيها، والانفاق والدعم العسكري المرتبط بالسلح وانقسام السلطة النقدية والجهات المنوطة بها مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
7. تطورت الآليات والإجراءات التي تستخدمها أطراف الصراع لا سيما سلطة الأمر الواقع في صنعاء، لنهب الأموال العامة والمصادرة الجماعية والفردية لأموال الخصوم السياسيين، من الطرق التقليدية المعتمدة على القوة القسرية، إلى عمليات منظمة عبر شبكات واسعة تشمل القضاء والبنك المركزي والأمن والمخابرات لإضافة الشرعية والصفة القانونية على نهب الأصول والممتلكات العامة والخاصة.
8. إثراء فاحش غير مشروع لجميع الأطراف في اليمن، من مصادر متعددة في استغلال بشع للحرب الدائرة في البلاد والتي تسببت بأكبر أزمة إنسانية في العالم، وتأتي جماعة الحوثيين والمنتسبين إليهم على قائمة المتهمين بنهب المال العام.
9. تلقي أطراف النزاع وخصوصا المليشيات المسلحة الدعم والتمويل من دول عديدة في المنطقة

والذي يستخدم في تمويل العمليات الحربية، بالمخالفة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

10. أن شبكات تحويل الأموال وشركات ومحلات الصرافة أهم الملاذات الآمنة لغسل الأموال غير المشروعة، كما أن خروج قطاع الصرافة عن السيطرة، وتضخمه وتحوله إلى قطاع اقتصادي مواز يؤدي دور البنوك، يعد أكبر معضلة تواجه اليمن والقطاع المصرفي بشكل خاص، كما أن التوسع المقلق لشبكات التحويلات المالية وصعوبة السيطرة عليها أخل كثيراً بعلاقة اليمن والمؤسسات النقدية الوطنية بالقطاع المصرفي الخارجي والمؤسسات النقدية الدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين.

11. ساهم التحالف العربي في خلق حالة من الانتعاش لشركات التحويلات المالية، من خلال تقديم الدعم المباشر لأطراف الحرب وتسليم الاموال نقداً او عبر شركات صرافة، وعدم تقديم الدعم عبر القنوات الرسمية.

12. ظهور عشرات الشركات التي تعمل في مجال الخدمات النفطية عدد من تلك الشركات أنشأت ومنحت تراخيص بأسماء غير المالكين الفعليين لها خصوصاً في صنعاء، وهذا يعد فرصة كبيرة لغسل الأموال وتمويل العمليات الحربية، وهذا يعني وجود ارتباط وثيق بين المتاجرة في المشتقات النفطية وعملية غسل الأموال وتمويل العمليات الحربية واطالة أمد الحرب.

13. إن مصادرة أموال الخصوم السياسيين أحد أهم مصادر غسل الأموال في اليمن، وخلال سنوات الحرب مارست أطراف النزاع عمليات نهب وسطو للممتلكات، وتستخدم أدوات مصادرة قسرية لأموال الخصوم والمعارضين السياسيين للسيطرة على شركات وبنوك ومؤسسات وجمعيات ومباني وعقارات، وأصول وأموال نقدية، وتعد أصول وممتلكات الخصوم السياسيين أهم مصادر تمويل العمليات العسكرية للحوثيين عن طريق الحارس القضائي وفق العديد من التقارير ومنها تقارير فريق الخبراء الدوليين المعني باليمن، مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق.

14. مظاهر أخرى وثقتها تقارير الخبراء مثل تهريب النقود والذهب عبر الحدود، نهب القطع الأثرية والاتجار بالممتلكات الثقافية، والتبرعات والهبات، والجمارك الإضافية، والمجهود الحربي، والحماية وغيرها من الإيرادات التي تحصل بشكل غير قانوني خصوصاً في مناطق سيطرة الحوثيين، والكشوفات الوهمية لعسكريين مسجلين في وزارة الدفاع اليمنية التابعة للحكومة الشرعية والتي تصرف لهم مرتبات يستولى عليها قادة في الجيش، ونمو

سوق العقارات والذي يعد أهم الملاذات التقليدية الآمنة لإخفاء وغسل الأموال المتحصلة بطرق غير مشروعة.

15. رغم حرص البنوك اليمنية على التقييد بقوانين مكافحة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب في الحرب، إلا أنها تجبر أحيانا على تمرير عمليات غسل أموال تحت الضغط والاكراه، حيث تضغط أطراف النزاع خصوصا في صنعاء على القطاع المصرفي من أجل تمرير عمليات نقدية وحوالات مالية مصدرها أموال غير مشروعة، وعمليات تجميد ومصادرة الخصوم السياسيين.

16. وتوجد العديد من الآثار والنتائج السلبية على الاقتصاد والناجحة عن غسل الأموال في الجمهورية اليمنية، يأتي في طليعتها التأثير سلبا على السياسة المالية والنقدية، والاضرار بسمعة القطاع المصرفي، وتسرب النقد خارج الدورة النقدية، واهتزاز الثقة في القطاع وخروج قطاع الصرافة عن السيطرة، وتضخمه وتحوله إلى قطاع اقتصادي مواز يقوم بدور البنوك، وأوعية جاذبة للأموال غير المشروعة مما يؤثر على سوق الصرف وزيادة الطلب على النقد الأجنبي واضطراب سعر صرف الريال اليمني وزيادة المستوى العام للأسعار، ما أخل كثيرا بعلاقة اليمن والمؤسسات النقدية الوطنية بالقطاع المصرفي الخارجي والمؤسسات النقدية الدولية كالبنك وصندوق النقد الدولي وإحجام الجهات المانحة على مساعدة البنك المركزي بمنح مالية أو ودائع أو قروض تعينه على مواجهة أزمة السيولة النقدية من النقد الأجنبي، وتغطية العجز في ميزان المدفوعات، كما ساهمت ظاهرة غسل الأموال في اتساع الاقتصاد الموازي الذي تديره أطراف الحرب ويتسبب بإطالة أمدها منذ سبع سنوات، والإخلال بمبدأ المنافسة الشريفة في الأسواق وقد أدى ذلك إلى خروج العديد من الشركات التجارية والخدمية المشروعة في عديد من القطاعات الاقتصادية في البلاد، كما تؤثر عمليات غسل الأموال على الحوالات الصادرة والواردة من وإلى اليمن نظرا للقيود المصرفية الدولية التي تضعها المؤسسات المصرفية للتحويلات المالية من وإلى اليمن، وهروب الأموال إلى الخارج وهذا من شأنه زيادة الاختلال بين الادخار والاستهلاك.

17. كما توجد العديد من الآثار والنتائج الاجتماعية الناتجة عن غسل الأموال منها انتشار الفساد والجرائم الاجتماعية مثل انتشار العصابات، غسل الأموال يزيد الأعباء على المواطنين ويفاقم الأوضاع الإنسانية ويسهم في استدامة الحرب وإطالة أمدها نتيجة تغذيتها من الأموال المغسولة والعوائد المتحصلة منها، كما يؤدي إلى ضعف مستوى الخدمات المقدمة

للمواطنين وتزايد حدة مشكلة الفقر وتدني مستويات المعيشة لمعظم أبناء المجتمع والتأثير سلباً على المساعدات الإنسانية التي تحصل عليها اليمن من المجتمع الدولي.

18. سياسياً يمكن استخدام الأموال المغسولة في تمويل ودعم أنشطة تستهدف الحكومة الشرعية ويؤدي إلى الاضرار بها اقتصادياً، مثل المضاربة بالعملة وزعزعة سوق الصرف كما هو عليه الحال خلال السنة الماضية.

التوصيات

1. على الحكومة اليمنية الشرعية المعترف بها دولياً بذل المزيد من الجهود في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعادة بناء منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اليمن وتطوير وبناء قدرات البنك المركزي ووحدة جمع المعلومات المالية واللجنة وطنية العليا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتفعيل أدورها إضافة إلى أجهزة القضاء والنيابات العامة وأجهزة الضبط ذات الاختصاص، وزارة التجارة والصناعة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
2. على الحكومة اليمنية التشديد على الوزارات والجهات المختصة عند منح التراخيص لشركات جديدة التأكد من الأشخاص الفعلية التي تملكها والتدقيق في أسماء الأشخاص أو الكيانات التي المساهمين فيها والابلاغ عن أي حالة اشتباه بغسل أموال وتمويل إرهاب للجهات المختصة، كما يجب على الحكومة تفعيل دور الجهات المختصة في الجمارك والمنافذ الحدودية لمكافحة تهريب العملات والمعادن الثمينة، والذهب والمجوهرات والآثار.
3. على الحكومة الشرعية العمل على وقف كافة أشكال الانتهاكات والممارسات الخاصة بنهب الأموال العامة ومحاسبة الفاسدين في مناطق سيطرتها، وتفعيل دور الهيئة العليا لمكافحة الفساد والجهاز البنك المركزي للمحاسبة والمراجعة، وتبني ثقافة مؤسسية للالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ونشر الثقافة المصرفية والتدريب والتوعية بمخاطرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على البلاد.
4. على البنك المركزي اليمني ووحدة جمع المعلومات المالية في عدن تفعيل دورهما في مراقبة

البنوك ومنشآت وشركات الصرافة والتأكد من مدى التزامها بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعدم استخدامها من قبل غاسلي الأموال.

5. كما نوصي البنك المركزي بالإسراع بربط قطاع الصرافة شبكيا بالبنك، حتى تسهل عليه مراقبة وتتبع الأموال المشتبه بها، بما يكفل تحجيم عمليات غسل الأموال وتهريبها التي تمارسها الجماعات المسلحة خصوصا في صنعاء، أو الشخصيات ذوي النفوذ المتواجدة بمناطق سيطرة الحكومة اليمنية.

6. على الحكومة اليمنية مراقبة أنشطة غسل الأموال التي تمارسها الجماعات المسلحة خصوصا في صنعاء والمسؤولين المنتسبين للحكومة الشرعية وتتبع مصادرها ومراقبة عمليات التحويل المالية الداخلية والخارجية التي يمارسونها والتنسيق مع المجتمع الدولي في ادراج كافة الجهات والشخصيات التي تحصل على أموال غير مشروعة وتقوم بعمليات غسل الأموال في قائمة العقوبات وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة باليمن.

7. على الحكومة اليمنية الشرعية إنشاء لجنة خاصة بحصر وتتبع الأموال والممتلكات لعامة والخاصة والتي صودرت أو نُهبت من قبل الجماعات المسلحة خصوصا في العاصمة صنعاء، وحصر كافة الشخصيات التي تمارس عمليات النهب للأموال العامة والحجز والمصادرة والنهب لأموال الخصوم السياسيين، بما يكفل محاسبتهم أو إدراجهم ضمن الشخصيات التي تعرقل عملية التحول السياسي في اليمن.

8. على الحكومة اليمنية التنسيق مع البنك الدولي من أجل تحويل مسار المساعدات الإنسانية عبر القنوات الرسمية ممثلة بالبنك المركزي اليمني في عدن، ووضع آليات عمل لإيصالها لمستحقيها وطمأنة المجتمع الدولي بتبني مبدأ الشفافية والمساءلة.

9. على جماعة الحوثيين الالتزام بمبادئ القانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان وحماية الأموال والممتلكات أثناء وبعد العمليات الحربية والسيطرة على المناطق، ووقف استهداف ممتلكات الخصوم في المناطق التي تسيطر عليها، والتوقف عن كل أعمال النهب والمصادرة للأموال العامة وأموال المعارضين سياسيا وإعادة كافة الأموال العامة إلى خزينة البنك المركزي واستخدامها في دفع المرتبات وإعادة كافة الأموال الخاصة والشركات والبنوك والمنازل والجمعيات والمؤسسات المصادرة لمالكها، وإلغاء كافة قرارات الحجز والمصادرة للأموال الصادرة من قبل الحارس القضائي والمحاكم الخاضعة لسلطتها في صنعاء

10. على البنك المركزي اليمني ووحدة جمع المعلومات المالية في صنعاء تفعيل دورهما المفترض

في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً للقوانين ذات العلاقة، ووقف كافة أشكال الوصاية والضغط على البنوك لتمير صفقات غسل أموال أو تحرير مذكرات الحجز والمصادرة غير المشروعة لأموال وممتلكات المواطنين، حتى لا يتعرض القطاع المصرفي لعقوبات دولية تؤثر بشكل كبير على القطاع وعلاقته بالقطاع المصرفي الخارجي والمؤسسات الدولية المالية والنقدية ومجموعة العمل المالي، ومخاطر تصنيف اليمن ضمن الدول الغير ملتزمة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

11. على التحالف العربي استخدام القنوات الرسمية عند تحويل الأموال أو صرفها في اليمن بدلاً من تسليم الأموال نقداً أو عبر شركات الصرافة، والذي يساهم في اختلال سوق الصرف.



مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم
منظمات المجتمع المدني اليمنية التي
تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا
الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد
ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل
على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

اليمن - تعز - حي الدحي
☎ 00967-4- 249306

🌐 www.economicmedia.net
✉ economicmedia@gmail.com
📍 @Economicmedia
📌 Economicmedia